

اذ الحق ان التبرع في العود كاللبر في جميع التصرفات ولا يتكلم
وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والبر بالحق والحق لا يقع
كقولك لساكن متحرك والمتحرك لا يتحرك فالاشبه المرة وان كان
راجعا اليه لايصال الواقع كقولك في الامم المتحرك تحركا في غير الاستيقا
وفي النهي المتحرك لا يتحرك فالاشبه الاستمرار وقد استعمل في غير طلب
الكتف عن الفعل كما هو مرهبا لبعض اطلب الترتك كما هو مرهبا
البعث فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كمت النهي عن الفعل لا ينشأ
بالضاد زاده وترك الفعل وهو نفس انه لا يصلح والمذهب متعاقبا
ففي الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل الالطلب كقولك
او الترتك كانه يهدد كقولك لعبيد لا يتصل امر رب
فانه ظاهر ان ليس المراد طلب كونه عن الامتثال ويستعمل الطلب ان كتبت
او الترتك كمن لا يجي سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التمتع فيكون
دعا نحو الامم لا فخرت لي عدائي او على سبيل التملك فيكون التماسا
كقولك ان يسا ويك لا تفعل كذا ايها الافر وقد يستعمل الامر بالنهي الطلب
الردوم والاشياء كما على الجمال من الفعل والترك فخواهنا المر
المتيق والاحتياج مدغافا اي ذم وابتنى على ذلك وهذه الامم
يعني النهي والاستعلاء والامر والنهي يحون فقدر الشرع بعد
واير والجماعية مجر وما بان المضرورة مع الشرط كقولك في النهي
يتق بالاشتمه اي ان ادرت في النهي وفي الاستعلاء ان يتك
اذرك اي ان ترضى لترك وفي الامر كمنى اوكما اي ان
تكرهني اكرهك وفي النهي لا تشتمني يكن حيا كذا اي ان لا تشتم

لج

يكن خبر الملك وقد ذكر في تحقيقه وجهان احدهما ان هذه الاربعة فيها
معنى الطلب والطلب لا ينفك عن شيان للطلب عليه فوجود ذلك
الشيء الحامل مستيقن ذلك الطلب الخايع لان العلة الثانية
بوجودها معلولة للعلة الاولى وان كانت باهيتها على
اعلية العلة الثانية فاعلية ولهذا قالوا ان العلة الثانية تتقدم في الزمن
على الاول وتنازع في الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول العلة من
العمل ولما كان ذلك اعني كون وجود الشيء الحامل مستيقنا على
فالمنازع مفهوم من ذكرنا اطلب ذلك الشيء الذي يصلح سببا
حامل على غنت هذه القرينة عن ذكره في الشرط واليه ليس
مقتضى الشرط الا سببية الاون ومسيبة الثانية فانجزم السبب
بان مقتضى بعد هذه الاشياء وانها ان كل كلام لا يتبين
حامل الترتك عليه والحامل على الكلام الجزم افاة الخاطبة مجر
وعلى الطلبين كون المطلوب مقصودا المنهك لذاته والغير مقصود
ذلك الغير على حصوله وتوقف غيره على حصوله هو مقتضى الشرط
فاذا ذكرنا الطلب لم نذكر بعده ما يصلح توقفا على المطلوب جود
الخاطبة كون ذلك المطلوب مقصودا المنهك والغير وان ذكرنا
بعده ذلك على طنة كون المطلوب مقصودا المذكور المذكور
لانفسه فيكون اذ مقتضى الشرط مع ذكر ذلك الشيء ظاهر هذا
اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء
من مفهومها وقصد بالسببية بخلاف قولنا ان يتك احزاب
ذالك في السوق اذ لا معنى لتقولنا ان تعريفه كترتيب رتبة الشرط

والجواز صح

Copyright © King Saud University